

صندوق الهدى الإسلامي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

صفحة	المحتويات
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
15-7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الهدى الإسلامي
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق الهدى الإسلامي ("الصندوق") الذي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2020 وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبنية بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد في هذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأي. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.
 - التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في عدم قدرة الصندوق على تحقيق مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولانحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولانحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.



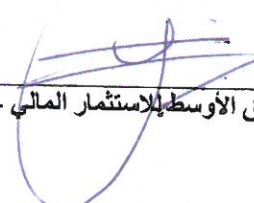
قيس محمد النصف
مراقب حسابات ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

الكويت في: 7 فبراير 2021

2019	2020	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
12,907	14,066		الموجودات
3,548,517	2,608,358	5	نقد لدى البنوك
126,844	1,013,964	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
3,688,268	3,636,388		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
19,013	18,859	7	داننون وأرصدة داننة أخرى
			حقوق الملكية:
6,540,671	6,638,043	8	رأس المال
(2,550,660)	(2,609,331)	9	احتياطي فروق اشتراكات / استردادات وحدات
(320,756)	(411,183)		خسائر مترجمة
3,669,255	3,617,529		مجموع حقوق الملكية
3,688,268	3,636,388		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
0.561	0.545	10	صافي قيمة الموجودات للوحدة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 15 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.


الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك. (مفصلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار


شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019	2020	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
90,664	(126,103)		الإيرادات (خسائر) / أرباح محقق من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
196,492	71,536		أرباح غير محقق من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
92,414	59,115		إيرادات توزيعات أرباح
677	160		إيرادات عوائد
<u>380,247</u>	<u>4,708</u>		
69,618	65,145	11	المصاريف
4,340	4,072	12	أتعاب إدارة
12,376	25,918		أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
<u>86,334</u>	<u>95,135</u>		مصاريف عمومية وإدارية
293,913	(90,427)		(خسارة) / ربح السنة
-	-		دخل شامل آخر للسنة
<u>293,913</u>	<u>(90,427)</u>		مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 15 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي فروق اشتراكات / استردادات وحدات	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
3,472,885	(614,669)	(2,620,467)	6,708,021	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018
250,000	-	(241,159)	491,159	اشتراكات خلال السنة
(347,543)	-	310,966	(658,509)	استردادات خلال السنة
293,913	293,913	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
3,669,255	(320,756)	(2,550,660)	6,540,671	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019
50,000	-	(67,902)	117,902	اشتراكات خلال السنة
(11,299)	-	9,231	(20,530)	استردادات خلال السنة
(90,427)	(90,427)	-	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
3,617,529	(411,183)	(2,609,331)	6,638,043	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 15 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019	2020	
دينار كويتي	دينار كويتي	
293,913	(90,427)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (خسارة) / ربح السنة
(90,664)	126,103	تسويات: خسائر / (أرباح) محقق من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(196,492)	(71,536)	أرباح غير محقق من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(92,414)	(59,115)	إيرادات توزيعات أرباح
(677)	(160)	إيرادات عوائد
(86,334)	(95,135)	
(961,829)	885,592	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,087,554	(887,120)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(87,299)	(154)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(47,908)	(96,817)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
92,414	59,115	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
677	160	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
93,091	59,275	إيرادات عوائد مستلمة صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
250,000	50,000	التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
(347,543)	(11,299)	المحصل من اشتراكات المدفوع للاسترداد
(97,543)	38,701	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(52,360)	1,159	صافي الزيادة / (النقص) في نقد لدى البنوك
65,267	12,907	نقد لدى البنوك في بداية السنة
12,907	14,066	نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسس صندوق الهدى الإسلامي (الصندوق) في 5 مايو 2002 في دولة الكويت وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 وتعديلاته. يخضع الصندوق للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية. إن الصندوق خاضع لرقابة هيئة أسواق المال طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية.

إن الهدف من إنشاء الصندوق هو الاستثمار في أسهم بعض الشركات الكويتية والغير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت. وكذلك الاستثمار في الشركات المساهمة الكويتية وغير الكويتية المقبلية على الإدراج في بورصة الكويت، والتي لا يتعارض نشاطها أو تعاملها مع أنظمة وضوابط الشريعة الإسلامية وحسب ما يحدده مكتب التدقيق الشرعي.

إن مدة الصندوق 10 سنوات تبدأ من تاريخ نشر الموافقة على تأسيسه بالجريدة الرسمية. وتنتهي مدة الصندوق بتاريخ 5 مايو 2022.

إن شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع. هي مدير الصندوق.

بتاريخ 6 نوفمبر 2019، وافقت هيئة أسواق المال على تعيين شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع. مديراً لصندوق الهدى الإسلامي بدلاً من شركة المال للاستثمار - ش.م.ك.ع.

إن الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلت) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (سابقاً) الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلت) حتى 30 سبتمبر 2020).

وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 12 يوليو 2020 على تغيير وتعيين الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك. (مقفلت) كأمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق بدلاً من الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلت) اعتباراً من 1 أكتوبر 2020.

إن عنوان الشركة المسجل للصندوق هو ص.ب 819، الصفاة 13009، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 7 فبراير 2021.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة اعتباراً من 1 يناير 2020

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الصندوق مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء المعايير والتعديلات الجديدة التي تؤثر على الصندوق والتي تم تطبيقها في البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 هي كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المادية

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للمادية ينص على ما يلي "تعتبر المعلومات مادية إذا كان حذفها أو إخفاؤها أو إظهارها من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات المتخذة بناء على تلك البيانات المالية من قبل المستخدمين الرئيسيين لها في إطار الغرض العام من هذه البيانات المالية وهو عرض معلومات مالية حول المنشأة التي قامت بإعدادها." توضح التعديلات أن المادية تعتمد على طبيعة أو حجم المعلومات، سواء أكانت فردية أو قرينة معلومات أخرى، في سياق البيانات المالية.

إن وجود خطأ في المعلومات هو أمر مادي إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون.

لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية، وليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير مستقبلي على الصندوق.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال

كانت التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 سارية بشكل إلزامي على فترات التقارير التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "دمج الأعمال" أنه لكي يتم اعتبار مجموعة الأنشطة والموجودات المتكاملة كأعمال، ينبغي أن تتضمن مدخلاً وآلية جوهرية كحد أدنى يساهمان معاً بشكل كبير في تحقيق مخرجات. إضافة إلى ذلك، فإنها توضح أن الأعمال قد تتحقق دون أن تتضمن جميع المدخلات والآليات اللازمة لإنتاج المخرجات.

ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للصندوق ولن يكون لها تأثير على الصندوق في الفترات المستقبلية.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)
أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة اعتباراً من 1 يناير 2020 (تتمة)

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 7 و 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39: الإصلاح القياسي لمعدل الفائدة توفر التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس عدداً من سبل الإعفاء، والتي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر مباشرة بالإصلاح القياسي لمعدل الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى عدم التأكد بشأن توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعايير المرجعية للبند المحوط أو أداة التحوط.

لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية نظراً لأن الصندوق ليس له أي علاقات تحوط بمعدل الفائدة.

إطار مفاهيم التقرير المالي الصادر بتاريخ 29 مارس 2018 لا يمثل إطار المفاهيم معياراً، كما لا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات الواردة في أي معيار. إن الغرض من إطار المفاهيم هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير، ومساعدة القائمين على عملية الإعداد على وضع سياسات محاسبية متسقة عندما لا يوجد معيار قابل للتطبيق، بالإضافة إلى مساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. وهذا من شأنه أن يؤثر على المنشآت التي وضعت سياساتها المحاسبية على أساس إطار المفاهيم. يتضمن إطار المفاهيم المعدل بعض المفاهيم الجديدة والتعريفات المحدثة ومعايير تحقق الموجودات والمطلوبات، كما يوضح بعض المفاهيم المهمة.

ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

ب) معايير وتعديلات صادرة لكنها غير سارية بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها غير سارية بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للصندوق. يعتمد الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة عند سريانها حيثما انطبق ذلك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين
سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4: عقود التأمين. ينطبق المعيار الجديد على كافة أنواع عقود التأمين، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية. إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية 17 هو النموذج العام، مضافاً إليه:

- تطبيق خاص للعقود ذات خصائص المشاركة الاختيارية المباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- أسلوب مبسط (طريقة التخصيص المتميز) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة.

يُسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن يطبق الصندوق أيضاً المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أو قبل التاريخ الذي تم فيه تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) للمرة الأولى.

لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020 تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل السداد
- وجوب توافر حق التأجيل في نهاية فترة التقرير.
- أن التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة منشأة ما لحقها في التأجيل
- أنه فقط إذا كان هناك مشتق ضمني في التزام قابل للتحويل يمثل بحد ذاته أداة حقوق ملكية فإن شروط الالتزام لن تؤثر على تصنيفه.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. يقوم الصندوق حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسة الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض القائمة بحاجة إلى إعادة التفاوض بشأنها.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)
معايير وتعديلات صادرة لكنها غير سارية بعد (تتمة)

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: مراجع إطار المفاهيم أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "عمليات دمج الأعمال" - مراجع إطار المفاهيم. إن الغرض من التعديلات هو أن يحل مرجع إطار المفاهيم لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر في 1989 محل مرجع إطار مفاهيم التقارير المالية الصادر في مارس 2018 دون إدخال تغييرات جوهرية على متطلباته. وقد أضاف المجلس استثناء من مبدأ التحقق الوارد بالمعايير الدولية للتقارير المالية 3 وذلك لتجنب إصدار أرباح وخسائر اليوم الثاني المحتمل التي تنشأ فيما يتعلق بالمطلوبات والمطلوبات المحتملة التي ستدرج تحت نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 - "الضرائب إذا تم تكبدها بشكل منفصل".

وفي الوقت ذاته، قرر المجلس توضيح الإرشادات الحالية الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 بخصوص الموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال مرجع إطار إعداد وعرض البيانات المالية.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويتم تطبيقها بأثر رجعي.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2018-2020
فيما يلي ملخص لتعديلات دورة التحسينات السنوية 2018-2020:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1: تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة - الشركة التابعة كأول من يطبق
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية - الرسوم وفق اختبار "بنسبة 10%" لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
- معيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة": الضرائب في قياسات القيمة العادلة
- المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار": حوافز الإيجار

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الصندوق.

3. السياسات المحاسبية المهمة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم إرجاعها بالقيمة العادلة.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من مدير الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتضمن إيضاح 4 الأحكام المهمة والتقديرات غير المؤكدة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

إن المبادئ المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه:

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار، تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسببها في ترتيب تنازلي، حيث يرى مدير الصندوق أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقة أكثر بأنشطة الصندوق.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة أساسية نقد لدى البنوك، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة أساسية دائنون وأرصدة دائنة أخرى.